



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تحديات التنمية في المنطقة العربية مقدمة للأوراق المرجعية 2011

الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية

عبد الله الدردري





برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية
مقدمة للأوراق المرجعية 2011

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011: الدوائر الأربعة للحلقة المفرغة: حالات قطرية

عبد الله الدردري*

عبد الله الدردري هو رئيس شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)- الأمم المتحدة
البريد الإلكتروني: aldardari@un.org

أي تعليقات يمكن أن ترسل للمؤلف عبر البريد الإلكتروني

تقرير جديد في ظروف مختلفة

مرة أخرى نحن أمام تقرير جديد عن التنمية العربية، كان من الممكن أن يتم التعامل معه أثناء الإعداد والتحضير، ثم النشر والترويج، على أنه إضافة جديدة في مسيرة الفكر التنموي العربي والعالمي ومساهمة أخرى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيسلط الضوء على المنطقة العربية من جوانب شتى. لكن، وربما بسبب الصدفة البحتة وربما بتأثير جزئي وتراكمي من التقارير السابقة، تزامنت عملية إعداد وإطلاق التقرير الذي بين أيدينا مع أكبر وأعظم وأشمل عملية تحول ديموقراطي شهدتها الأمة العربية منذ ما لا يقل عن خمسة قرون. تحول "قد" يضع الأمة على أعتاب آفاق غير معهودة في السياسة والاقتصاد والثقافة، تعيد لها وزنها على خارطة العالم بعد قرون من انعدام الوزن، وتحقق للإنسان العربي ما كان يطمح له، وأحياناً لم يعرف كيف يعبر عنه، من كرامة ومعيشة ومشاركة وتمكن واقتدار، ترقى لما لدى هذا الإنسان من ثروة كامنة في الفكر والتاريخ والثقافة والعراقة، ولقول الله تعالى فينا "لنكونوا شهداء على الناس" بمعنى ان يكون الانسان العربي معيارا يقاس به تقدم البشرية ورفيها.

هذه الاحداث الجلل تضع معدي التقرير والجهات الراعية له امام تحدي فكري ومنهجي واخلاقي في كيفية اخراج هذا التقرير بما يعكس جلاله الخطب، من دون التخلي عن دقة البيانات ورصانة التحليل وحيادية الطرح، سوى الانحياز الى حق الانسان العربي في تنمية عادلة تترجم امكاناته وتعبير عن حقوقه وتصور كرامته. اذ كيف يمكن لمعدي التقرير ان يربطوا احداث الحاضر بترجمات الماضي واستنتاج ما هو مفيد للمستقبل اذا كانت الاحداث ما مازالت تترى صورتها لم تكتمل ونتائجها لم تظهر كاملة بعد، بل والقدرة على استيعاب سرعتها ومتغيراتها محدودة للغاية. كيف يمكن استخدام التحليل الخطي باعتبار احداث اليوم استمرار المسار الماضي القريب وهي في لبها قطيعة مع هذا الماضي ومحاولة استبدال مستقبل مبني على ما يتم اليوم وليس على ما تم خلال العقود الماضية منذ الاستقلال حتى الان؟ انها حق المعضلة. لكن مهلاً. فمتى اتيح لأي عامل في التنمية فرصة تاريخية بهذا الحجم والايعاد في ان يكون مساهما في رسم الحاضر والمستقبل، كما تتوفر اليوم لعمال التنمية العرب؟ متى قيض لمن استقر على جمع البيانات وتحليلها واستنباط العبر منها واقتراح السياسات لتطوير الواقع ان يكون له تأثير مباشر في صنع هذا الواقع من خلال الاتصال بما يجري حوله والمساهمة فيه؟ ان معدي هذا التقرير يقدرون ان الكتابة عن "تحديات التنمية العربية" اليوم هو تمرين مختلف تماما عن ما تم في الماضي، دون ان يعني ذلك الانسلاخ عن التجارب والمعارف المتراكمة في علم التنمية وممارستها على مدى العقود الماضية، ودون ان يعني ذلك الانغماس في العواطف المختلفة تجاه ما يجري بما يفقد عملنا هذا صدقيته ورصانته العلمية. بل الهدف هو التعمق في معضلة التنمية العربية، وفهمها منهجياً وعلمياً، ثم محاولة تفسير ما يجري اليوم عبر هذا الفهم العميق، ثم الانتقال الى محاولة المساهمة في المستقبل، وخصوصاً المستقبل القريب، عبر تقديم مسودة جدول اعمال للشباب العربي بما يسمح للقوى الاجتماعية والسياسية الحالية، والموسومة بالتنوع الشديد، الاستناد اليه في تطوير اجنداتها الوطنية والقطاعية لمواجهة توقعات العرب في مرحلة التحول وما بعد التحول. وكذلك لضمان تجذر التحول الديموقراطي بدلاً من انتكاسه، في ظل الاحباط المحتمل بعد ارتفاع سقف توقعات من ضحوا بالغالي والرخيص في سبيل الديموقراطية.

ان اهمية التقرير الذي بين ايدينا تنبع من توسعه الافقي والعمودي، ايماناً بان النظرة الضيقة قطاعياً وقطرياً لعملية التنمية العربية ونتائجها تشوه المنظر بما يعرقل فهم الضغوطات التي عاشها العرب خلال العقود الماضية، ومنع تبلور السياسات الفعالة التي تعالج هذه الضغوطات وتحولها الى قوة اجتماعية هائلة في اتجاه البناء والتطوير. بل ان هذه النظرة الضيقة منعت الانظمة العربية من استيعاب ما يجري حولها لدرجة اهمال القوى الضاغطة على المنظومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية المهيمنة. وما تفاجأ الانظمة بما يجري حولها وعدم القدرة على التعامل معه، والاحساس العام بأنها "تأخرت" في كل الاجراءات التي اتخذتها في اللحظة الاخيرة، الا تأكيد على هذه الحقيقة. لذا كان على التقرير ان يدخل في عمق منهجيات تفسير الفقر والحرمان والتهميش والاطر الاقتصادية والسياسية التي حكمت الشعوب العربية، والتطرق الى قضايا الحكمة والاقتصاد والفقر والبطالة والاستدامة البيئية كحلقة متكاملة أي خرق فيها يؤدي الى انهيارها بالكامل. فشعور المواطن العربي بالأمن الانساني والاطمئنان الى مستقبله ومشاركته الكاملة في صنع هذا المستقبل، هي قضايا مركزية في عملية التنمية تضاهي في اهميتها، بل تزيد، عن عدد من دخلهم اقل لاواكثر من 1.25 دولار باليوم اومعدل البطالة العام.

دوائر الحرمان الاربعة

والتقرير مبني على تحليل لأربع دوائر من الحرمان تلاقت في الوطن العربية كتلاقي "العاصفة الكاملة" من دون موعد مسبق، ولكن في مسارات ما كان يمكن ان تؤدي إلى هذه النتيجة. هذه الدوائر هي أولاً الحرمان والتهميش الاجتماعيكل ما فيه من تراجع لنوع وكم رأس المال الاجتماعي من صحة وتعليم ونظم الحماية الاجتماعية. وثانياً التهميش الاقتصادي المعبر عنه في تراجع فرص العمل المنظمة والمحمية، وتراجع مستوى الدخل والامن الغذائي بسبب التضخم وتدهور البيئة، وتضييق الفرص امام المبادرة والابداع وحرية العمل لصغار المبادرين، وهيمنة الاحتكار، وتآكل فرص العمل في القطاع العام أو الخاص المنظم، وتراحم الشباب الريفي على فرص العمل الموسمية والمؤقتة في قطاع البناء والخدمات، وعجز السياسات الكلية عن مجاراة التغيرات في التوقعات لدى جيل الشباب العربي. اما الدائرة الثالثة من الحرمان والتهميش فهي دائرة السياسة والحكم بكل ابعادها وخصوصاً في ما يتعلق بحوكمة التنمية. فسيادة مؤسسات شديدة المركزية لاتملك الحد الأدنى من الشفافية والمساءلة والمحاسبة او المشاركة، تتولى التخطيط والتنفيذ للسياسات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية من منظار عقد اجتماعي يتبادل فيه المواطن الصمت مع الدولة التي تقدم مثل هذه الخدمات من الموارد المتاحة لها. هذا البناء المؤسساتي الهش ساهم في تعميق دائرتي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي بسبب فشل المؤسسات في تحقيق الحد الأدنى من عدالة توزيع الدخل ورأس المال الاجتماعي من جهة، وبسبب عدم قدرتها على تحقيق أي احساس فعلي لدى "المواطن الزبون" لملكية هذه المؤسسات.

أما الرابعة فهي الحلقة المتعلقة بالخلل الشديد في موارد المياه والتربة والطاقة وارتباطها باستدامة النمو والعجز في الموازنات الحكومية وعلاقتها بسوق العمل. فرغم أن نصف العرب يعيشون في الريف فإن حصة الانتاج الزراعي من الناتج في الدول العربية استمرت بالتناقص خلال العقدين الماضيين لتصل الى 14% وسطياً، بينما يستورد العرب نصف حاجتهم من الغذاء. ويمكن تفسير ذلك أساساً بضعف الانتاجية الزراعية والذي يفسر جزئياً ارتفاع الفقر الريفي في الدول العربية. فالدول العربية هي أكبر مستورد للغذاء في العالم ويصل عجزها الغذائي الى 75% أي أن صادراتها الغذائية تغطي 25% من مستورداتها الغذائية. وتواجه الدول العربية تدهوراً مستمراً وخطيراً في الموارد المائية فهي جميعها تعيش دون خط الفقر المائي وهو 1000 متر مكعب للفرد سنوياً، يعمقه استنزاف جائر للمياه الجوفية في ظل موجات متزايدة من الجفاف وغياب برامج حكومية واهلية فعالة للزراعة المستدامة. هذا الحال في الاقتصاد الريفي العربي الهش جعل الريف مصدر ضغط إضافي على سوق العمل وخصوصاً سوق العمل غير المنظم. ففي سورية على سبيل المثال انخفض عدد العاملين في الزراعة بنحو مليون عامل خلال الفترة 2009-2000 توجه معظمهم الى قطاع البناء والسياحة. لذلك فإن موضوع الامن الغذائي يشكل تحدياً متصاعداً على مستوى الفرد وعلى مستوى الدول. فالأفراد مضطرون لخوض معركة يومية لتأمين الحد الأدنى من الغذاء في ظل سياسات حكومية تسعى لتخفيف الدعم المباشر على المواد الغذائية بسبب العجز المالي المتزايد وعدم كفاءة أو عدالة نظم الدعم الحالية. ومما زاد الطين بلة ارتفاع كبير في دعم المحروقات ليصل في الدول العربية المدروسة ادناه الى أكثر من 100% من إجمالي الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والرواتب والاجور، مما دفع هذه الدول الى البدء ببرامج تخفيف تدريجي لهذا الدعم مما ضاعف الضغط على ميزانيات الاسر المعيشية التي بالكاد تستطيع تأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة. ونظراً لضعف الحوكمة وانخفاض كفاءة المؤسسات المعنية بإعادة تشكيل سياسة الدعم نحو الدعم المبرر الاستهدافي، خسر المواطن الفقير الدعم غير المباشر، ولم يحصل على الدعم المباشر بل حصل على اسعار اعلى للموقود والغذاء.

بزوغ العقد الاجتماعي الجديد

ويرى معدوا التقرير ان التفاعل بين هذه الدوائر الأربع للحرمان افشل ترجمة النمو الاقتصادي الى امن اجتماعي للمواطن واطاح "باستقرار" الدول القائم على حق الدولة القانوني والحصري باستخدام القوة. فعندما تلكأت الحكومات في تطوير عقد اجتماعي جديد قائم على التمكين والمشاركة بدل التهميش والحرمان في الدوائر الثلاث قام الناس بفرض هذا التغيير، على اختلاف الطرق التي قادت الى هذا التغيير بين دولة عربية واخرى.

والمثير للعجب في تطور الاحداث العربية ان نجاح الحكومات الربية في تحقيق خطوات كبيرة على طريق التنمية البشرية خلال العقدين الاخيرين خصوصاً عبر ارتفاع مستوى التعلم، والذي ادى بدوره الى ارتفاع مستوى التوقعات لدى الشباب العربي الذي لم يعد يكتفي بتوفر الخبز والحد الأدنى من الدخل، على ندرتهما بالنسبة للكثير منهم. والواقع ان معدّي التقرير لا يهدفون الى التقليل من حجم الانجازات التنموية التي تحققت في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، فحكومات الدول العربية وشعوبها انجزت تطوراً كبيراً في البنى المؤسساتية والتحتية المادية والاجتماعية خاصة في التعليم والخدمات الصحية، واقامت صناعات كبرى ومتوسطة وصغرى مشاريع ري ومياه شرب وصرف صحي هائلة، وشبكات اتصالات وتقانات متقدمة، واصلاحات هيكلية في البنى التشريعية والتنظيمية للاقتصاد جعلتها اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي والوطني. كل ذلك وسط اضطرابات وضغوطات اقليمية ودولية وحروب واحتلالات اجنبية احد اهم اهدافها اعادة التنمية العربية. وتبدت كل تلك الانجازات بوضوح في ارتفاع معدلات النمو والتشغيل والتعلم في جميع الدول العربية تقريباً. لكن كل ذلك لم يمنع دولنا العربية من الوقوع في مصيدة تداخل الدوائر الاربع، حيث توقعات المواطن العربي وموارد الوطن العربي اعلى من انجازات حكوماته. بل ان هذه النجاحات كانت بحد ذاتها السبب في ارتفاع سقف التوقعات وخصوصاً في ظل المطالبة بهدف اسمى وارقى هو تحقيق كرامة المواطن ومن عبرها كرامة الوطن، وهنا كانت الطامة الكبرى.

الاقتصاد الكلي والفقر والحوكمة

طرحت الفصول المعدة لصالح التقرير بشأن حالات قطرية معينة من العلاقة بين الفقر والنمو والحوكمة سؤالاً أساسياً هو: ما هي العلاقة بين الاقتصاد الكلي وواقع الفقر والتحركات الشعبية التي أطاحت أو تكاد تطيح بأنظمة عربية عتيده؟ فالإجابة على هذا السؤال تساهم بشكل ملموس في رسم سياسات وبرامج المستقبل في مرحلة التحول وما بعد التحول، ويضمن أن تكون هذه السياسات والبرامج مستدامة ومؤيدة للفقراء ومحقة للتشغيل ضمن حوكمة ديمقراطية تتبلور أشكالها وتفصيلها يوماً بعد يوم.

مصر: حجر الزاوية

ومن أهم ما يبرز في هذه الفصول هو تساؤلٌ عن كيفية قراءة أرقام الفقر، فأحدى القراءات للأرقام الرسمية وأرقام البنك الدولي عن الفقر في مصر خلال الفترة 1991-2010 تشير بوضوح إلى انخفاض عام في فقر الدخل والفقر البشري على مستوى الجمهورية وإلى ارتباط بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادي. بل يمكن الاستنتاج من هذه القراءة أن النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو السكاني كفيلاً بتحقيق انخفاض ملموس في الفقر والبطالة في مصر خلال الفترة القادمة. والأكثر من ذلك أن هذه

القراءة يمكن الاستنتاج منها أن الأمور "كانت تسير في الاتجاه الصحيح" وأنه لم يكن هناك أساس "اقتصادي" للانفجار الشعبي وأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، على تعددها، لم تشكل حجماً حرجاً للانفجار الاجتماعي. لكن قراءة مختلفة أكثر عمقاً ونقدية لنفس الأرقام تشير إلى أن التركيب العام للفقر والبطالة في مصر لم يتغير بشكل ملموس خلال الفترة 1990-2010 وأن التحسن الظاهر في الفقر الحضري لم يأخذ في الاعتبار التمثيل الحقيقي للعشوائيات في مسوحات دخل ونفقات الأسرة التي شكلت أساساً لحساب الفقر. لكن في كلا الحالتين ومن كلا المنظورين، فإن الأرقام تتحدث عن تجربة مصرية تنموية خلال العقد الماضي تتميز بتوسع الحرمان النسبي، أي الإحساس بالحرمان لدى فئات واسعة من المجتمع، خصوصاً مقارنةً مع تطور نمط الاستهلاك الظاهر لدى الطبقات الأعلى. والأخطر من ذلك تميز هذه المرحلة بتوسع التهميش والهشاشة من خلال تركيز فرص العمل في القطاع غير المنظم المحروم من الدخل الكافي وأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية. والنتيجة شعور عام يصعب تفسيره امبيريقياً بانعدام الأمان وغياب الأمل بالمستقبل، وفقدان الأمل من التعلم، وشعور عام بوجود "سقف زجاجي" تمسك به فئات "رأسمالية المحاسب" (حسب تعبير محمود عبد الفضيل) لا تسمح للفئات الوسطى والفقيرة بكسره عبر التعلم أو المبادرة والإبداع.

الفقر البشري واقعا وشعورا

والواقع أن التجربة المصرية وأرقامها تشير بوضوح إلى ارتفاع الفقر البشري في جميع أنحاء مصر وهو ما يفسر بشكل أفضل ذلك الشعور الخفي بالحرمان والتهميش. ولو فصلنا مكون معدل الأمية عن مؤشر الفقر البشري لكان وضع هذا المؤشر أسوأ كثيراً، أو لنقل كان أكثر تعبيراً عن هذا الشعور الذي ساد الشباب المصري خلال السنوات العشر الأخيرة. وليست مبالغة إذا قلنا أن النجاح النسبي لمحو الأمية لدى الكبار أضاف إلى "ضاغط اليأس" في سوق العمل، والمملوء بالفعل بعشرات الآلاف من الخريجين الجامعيين الذي وجدوا أنفسهم في سوق عمل غير فعال، تتقلص فيه فرص العمل في القطاع العام، في حين بقيت فرص العمل في القطاع الخاص النظامي محدودة. ولم يجد الشباب المصري المتعلم سواءً جامعياً أو دراسياً، أو حتى الممحو أميته، سوى القطاع غير المنظم منفذاً لعمل غير مستقر وغير دائم وغير كامل، لا يحقق الحد الأدنى من الحياة الكريمة ولا يترجم أي من المعارف المكتسبة في العملية التعليمية إلى إنتاج. وكان هذا غير كافٍ، حيث وجد الشباب المصري نفسه في مواجهة نظام سياسي لا يعبر عنه، ولا يطلب مشاركته، ولا يقدر رأيه، ولا يقيم وزناً لتوقعاته، فوقع الشباب، كما النظام، في فخ "إدارة التوقعات" التي فشلنا فيها جميعاً.

العشوائيات - صلة الوصل

إن ما كتبه حنا برجواوي وتيري مكنلي¹ ألقى الضوء بشكل متميز على قضية العشوائيات التي تفسر كيف ارتبطت ثورة الشباب المثقف في المدينة بواقع الريف المتأخر. فمع تراجع حصة الزراعة في الناتج، وتراجع فرص العمل الزراعية، وفشل الاقتصاد الوطني في تنويع النشاط الاقتصادي في الريف، تحولت العشوائيات إلى نقطة التقاء بين هموم شباب المدينة المثقف وهموم أهل الريف الذين تناسبتهم عملية التحول الاقتصادي الذي شهدته مصر، وهمشهم أكثر تغير ميزان القوى الاجتماعية بعيداً عن الريف وأهله. فاهل العشوائيات هم ريفيون يجهدون في التمدن، ومدنيون فشلوا في الارتقاء الاجتماعي. وكلا الظاهرتين التقتا في مكان جغرافي واحد، لا يحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، ويمثل التهميش التام بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى. لذلك كانت العشوائيات نقطة الوصل بين ثورة الشباب المدني وواقع الريف المترجع، وأي منظومة حوكمة اقتصادية واجتماعية جديدة في مرحلة ما بعد الثورة يجب أن تأخذ في عين الاعتبار هذا "المحور الاستراتيجي" في أزمة التنمية المصرية.

رأسمالية المحاسب

وقبل الدخول في الأسباب السياسية والمنظوماتية لحالة الانفجار في مصر، لا بد من التطرق إلى العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي والفقر والبطالة في مصر. فالسياسات الاقتصادية ركزت على التصدير باعتباره المولد الأساسي لوفورات الحجم المطلوبة من استثمارات فئة كبار رجال الأعمال. هذه السياسة تجاهلت الطلب الداخلي بشكل كبير، أو أنها أنتجت ما تستهلكه الفئة الأقل عدداً والأكثر دخلاً في المجتمع المصري. وهذا بدوره أدى إلى "انحراف" في عملية الإنتاج نحو منتجات وسلع وخدمات بنوعية وأسعار لا يقدر عليها غالبية الناس. وكان خفض سعر صرف الجنيه المصري بأقل من سعر الصرف الحقيقي الفعال، الأداة الرئيسية لدعم الصادرات، بدلا من زيادة التنافسية الحقيقية عبر زيادة إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، وأهمها إنتاجية العمل، أو عبر خفض هوامش الربح الاقتصادي لأصحاب العمل. ويشير الفصل بوضوح وعبر البيانات الرسمية والدولية إلى ارتباط ارتفاع معدل النمو بارتفاع الصادرات. هذا الارتباط كان عكسياً مع حصة كل من الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج، ومعدلات الفقر البشري والبطالة والعمل الجزئي. ويمكن الاستنتاج هنا إلى أن الضعف المؤسسي وغياب الرؤية التنموية في السياسة الاقتصادية الكلية منعا تحقيق أثر التدرج Trickle down effect للنمو الاقتصادي القائم على التصدير إلى مستويات الفقر والبطالة والأمان الاجتماعي للفقراء. لكن الورفة تشير إلى علاقة أعمق بين الاقتصاد الكلي والفقر وهي علاقة التضخم، الناجم جزئياً عن خفض سعر الصرف، بارتفاع معدلات فقر الدخل نتيجة ارتفاع الأسعار.

حرمان غذائي في وادي النيل!!!

ومن أهم ما واجته مصر خلال العقود الأخيرة هو تعنت الحرمان الغذائي وعناده عند مستويات عالية ما فتأت ترتفع نتيجة اعتماد أسعار الغذاء في مصر على أسعار المستوردات التي شهدت ارتفاعاً إضافياً نتيجة سياسة أسعار الصرف المعتمدة² إذ ارتفعت

فاتورة استيراد في مصر لتصل إلى 12% من إجمالي إيرادات الصادرات وإلى نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ارتفاع حصة الغذاء في سلة المستهلك المصري. ورغم أن تطوير منظومة الدعم للسلع الغذائية أمرٌ محتومٌ في مصر لأسباب مالية وتوزيعية، فإن ضعف المؤسسات، وعدم تعرضها للمساءلة والمحاسبة، وانتشار الفساد، أدى إلى أن يدفع الفقراء ثمن سياسة إصلاح الدعم. ومن المحتم أن تنفذ السلطات المصرية الجديدة تطويراً واسعاً بالسرعة الكلية للحفاظ على الأمن الغذائي من جهة وتوفير الهامش المالي المطلوب للخزينة العامة لتوسيع لاستثمار العام من جهة أخرى. والامر ذاته بالنسبة لدعم الوقود الذي يشكل أكثر من 75% من إجمالي الانفاق الحكومي على جميع الخدمات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم.

إن توقعات المصريين عالية، وهم يستحقون كل ذرة من هذه التوقعات. لذا فإن تصور تنموي حوكمي تضميني، مبني على برنامج تنفيذي واقعي يربط بين التشغيل والنمو والاستثمار، في إطار مؤسساتي فعال، ونظام مالي موجه نحو الاستثمار الحقيقي، وسياسات ضريبية ونقدية ومصرفية فعالة وعادلة، أصبح أمراً لا مفر منه وبسرعة عالية. في الوقت نفسه فإن مصر قادرة على إجراء حوار وطني حول إدارة التوقعات في المرحلة المقبلة. إذ أن الوقائع فقط لا تفسر وحدها ثورة المصريين بل تفسرها أيضاً توقعاتهم التي سمّت إلى ما تستحقه مصر وأهلها وليس فقط إلى ما تستطيع حكومتها تحقيقه.

اليمن – الوحدة والثروة الفقر

ورغم القواسم المشتركة الواسعة بين تحديات الفقر والنمو في المنطقة العربية إلا أن محمد بورنيك وخالد ابو اسماعيل³ نجحا في التقاط الخصوصيات اليمنية في علاقة الفقر والبطالة والتعليم. إذ فسّر بورنيك وابو اسماعيل أثر العقد الاجتماعي السائد منذ الوحدة اليمنية والقائم على توزيع السلطة والثروة الناجمة عن اكتشاف النفط لكسب رضا ودعم العشائر بدلاً من العمل على تطوير مؤسسات مدنية تشاركية تتولى التفاوض بين قوى المصالح المجتمعية. هذا العقد الاجتماعي رسخ ضعفاً مؤسسياً أدى إلى تراجع كبير في نوعية خدمات التعليم والصحة وفي كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية، مما ساهم بدوره في ترسيخ الحلقة المفرغة التي تربط ارتفاع الفقر بانخفاض التعليم.

ومن المؤسف القول أن أخطر ما أصاب اليمن هو الذي يمكن أن يكون أفضل ما حصل لليمن، الوحدة والنفط. فالوحدة بالأسلوب الذي تمت به رسخت شعبية في التشغيل الحكومي حملت الدولة الجديدة أعباءً لا قبل لها بها وجاء النفط ليرسخ ثقافة "الداء الهولندي" بدلاً من أن يكون حافزاً لبناء اقتصاد ذو إنتاجية أعلى. فانخفضت حصة الزراعة وحصة الصناعة والخدمات المرتبطة بهما في الناتج، لترتفع مساهمة النفط والخدمات الحكومية والخاصة المرتبطة به، والمتمركزة في المدن، وخاصة صنعاء. وهوما ظهر في ارتفاع حد الفقر الأعلى في الريف وانخفاض نسبة الفقر الأدنى في الحضر، وإن بقي 70% من اليمنيين يعتبرون أنفسهم فقراء أو مهددين بالفقر. بل إن توفر النفط وإيراداته أغرت الحكومات على التوسع في دعم المحروقات فاستفاد منه سكان المدن والذين يعملون في قطاع نقل النفط ومشتقاته بنسبة أكبر من المزارعين والعاملين في خدمات الزراعة والصناعة، مما رسخ التوجه الهيكلية الجديد لحلقة الفقر المفرغة. وكان لهذا شكل من دعم المحروقات أثر تدميري على الموارد المائية الجوفية لأن رخص الوقود أدى إلى استنزاف جائر للمياه الجوفية لتصل حصة المواطن اليمني من المياه سنوياً إلى نحو 100 متر مكعب أي 10% من الوسطي العالمي لخط الفقر المائي. ومع تخصيص جزء هام من هذه المياه لإنتاج القات، فإن الأثر المضاعف لسياسة الدعم وغياب السياسة الزراعية والمائية الفعالة يعزز من الحلقة المفرغة للفقر وتراجع الامن الغذائي للدولة والافراد. إذ تشكل فاتورة استيراد الغذاء 6% من الناتج و15% من إيرادات الصادرات، بينما بلغ دعم المحروقات 11.8% من الناتج بما يفوق إيرادات الضرائب غير النفطية وكل الانفاق على الرواتب والاجور والخدمات الاجتماعية. الاكثر من ذلك ان 60% من هذا الدعم يذهب لصالح اغني 5% من السكان.

وكان لتدهور مؤشرات الفقر المادي والبشري في الريف وعند أشباه الفقراء في الحضر أثرٌ فيضعاف الطلب الداخلي وبالتالي على محفزات الاستثمار المحلي والخارجي والذي ساهم بدوره في ضعف الطلب في سوق العمل واختصاره تقريباً على العمل الحكومي أو الخاص غير المنظم منخفض الدخل والانتاجية والحماية الاجتماعية

اليمنيون في الخليج – قصر النظر

ومما زاد الطين بلة بالنسبة لليمن هو الضغط الذي شكله طرد ملايين العمال اليمنيين من دول الجوار إبان حرب الخليج الثانية. هذه العودة القسرية فاقمت الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اليمن وساهمت في الاضطراب السياسي الذي تشهده البلاد والذي وصل الى حد تهديد الأمن القومي للدول المجاورة، في رسالة واضحة إلى خطأ اعتبار المواطن العربي الهدف الأسهل في لعبة الأمم بين حكومات الامة الواحدة.

ويشير محمد بورنيك إلى ظاهرة تميز اليمن بالنسبة لموضوع الأمن الغذائي الذي بات يشغل الرأي العام العربي بشكل كبير نظراً لارتفاع الكبير في أسعار المواد الزراعية عالمياً وتراجع حصة الزراعة في الناتج العربي وهشاشة موارد التربة والمياه في المنطقة أصلاً. فبدلاً من أن تشهد اليمن توسعاً في انخفاض وزن الأطفال، شهد ارتفاعاً في الوزن بسبب التوجه نحو الوجبات الجاهزة مما ساهم في تفاقم الفاتورة الصحية للأسرة اليمنية وخصوصاً في الخدمات الصحية الثانوية. وطف على ذلك طبعاً ارتفاع استهلاك القات وتوسع زراعته على حساب المنتجات الزراعية ذات القيم الغذائية والاقتصادية الأعلى، نجد اليمن يعيش حالة من "الداء الهولندي المطعم بالقات".

عقد اجتماعي تتآكل أسسه

وكما في باقي الدول العربية فإن مساهمة الضريبة في دخل الموازنة ضئيلة جداً ولا تشكل حالياً حافزاً لتغيير العقد الاجتماعي الذي يعتبر التحول في السياسة الضريبية وعلاقتها بالتمثيل مكوناً أساسياً فيه. لكن توقعات تحول الميزان الطاقى اليميني إلى العجز مرة أخرى خلال السنوات القليلة القادمة، ما لم تشهد اليمن مكتشفات نفطية واسعة، سيفرض على الدولة التحول إلى سياسة مالية عامة تعتمد على الضرائب التي تتطلب بدورها علاقة جديدة بين المواطن والدولة. بل إن التراجع المحتمل في الإيراد النفطي سيشكل حتماً، كما فعل في سورية، حافزاً شديداً لتغيير علاقات الإنتاج ومصادر النمو ودور التنمية البشرية ورأس المال المادي والاجتماعي في العملية التنموية وبالتالي الإطار المؤسساتي لهذه العملية بالكامل.

إن هذا الإطار التنموي القائم على التقاسم القبلي للسلطة والثروة، وحوكمة مؤسساتية شبه غائبة، ساهم في إشعال أو إضرام نار الخلافات الداخلية والصراعات المحلية والمؤججة دولياً وإقليمياً، و في توفير تربة خصبة للتطرف والانحلال، مما شكل ترسيخاً لنمط جامد من الاقتصاد السياسي، رغم تمتع اليمن بالخبرة والتاريخ والنخب والشباب الطموح والموارد الغنية. إلا أن حركة الشباب اليميني، وعلى الأخص الشباب اليمينيات، كانت مفاجأة عبرت عن توفر قوى التطوير والإصلاح الكامنة في المجتمع اليميني. هذه القوى قادرة على بناء مستقبل أكثر ازدهاراً، لو أُتيح لها، أو أنها ستتتزعج حق رسم هذا المستقبل انتزاعاً.

المغرب - نموذج تنموي عربي!!!

لكن الفصول المعدة عن علاقة الفقر بالاقتصاد الكلي والحوكمة في الدول العربية لا تقتصر على حالات الفشل أو النقص بل تتحدث أيضاً عن تجارب هامة حققت نجاحات ملحوظة وتواجه تحديات كبيرة. هذا المستوى من التحديات في حد ذاته مؤشر على مدى التقدم المحقق وعتبة الانجاز التي تم تجاوزها نحو "المرحلة التالية" في مسار محاصرة الفقر والتهميش في صفوف العرب. ويقدم هذا الجزء من التقرير فصلين هاميين اعدهما الحسن عايشي وعبد الخالق التهامي⁴ عن التجربة المغربية الثرية في اسسها الفكرية والغنية بمشاريعها التجريبية التي حققت انخفاضا ملموسا في معدل فقر الدخل في المغرب الى اقل من 10% من السكان خلال العقد الماضي، عبر حزم من السياسات الكلية والبرامج الاستهدافية والمصممة اساسا باعتبار خفض الفقر هدفها الاساسي وليس نتيجة ثانوية مرغوبة لسياسات كلية محورها النمو عبر تحرير التجارة والاستثمار. ورغم اختلاف التهامي وعبد الخالق في الاستنتاجات بالنسبة لمدى نجاح هذه البرامج والسياسات في تحقيق اهدافها ومدى استدامة هذه النتائج، فان كاتب هذه السطور يتفق مع كلا الكاتبين في أن المغرب بموارده الطبيعية المحدودة مقارنة مع دول عربية اخرى، اخرج نحو 1.7 مليون مواطن من رتبة الفقر خلال عشر سنوات اعتمادا على سياسة اقتصادية كلية ضببطت العجز العام ووجهت الانفاق العام الى راس المال الاجتماعي الممكن للفقراء، بناء على خارطة فقر وطنية، وعلى ضبط التضخم لحماية الزيادات الحقيقية في الدخل، وعلى تنويع القاعدة الانتاجية بمزيج من الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات مسنودة بنظام ضريبي متقدم وفعال، وعلى سياسة تسليف توسعية تجاوزت فيها نسبة الائتمان الى الناتج 80%، والا هم فيها هو الاعتماد على التمويل الصغير للوصول الى اكثر من 1.2 مليون مقترض لزيادة الدخل وتمويل التوسع في الاستهلاك والانتاج. كل ذلك في اطار مؤسساتي معزز للامركزية، ومحفز لعمل المجتمع الاهلي المتمثل بنحو 40 الف جمعية تعمل في جميع مجالات التنمية والتمكين، وتشاركية فعالة في التمويل والتخطيط والتنفيذ والرقابة بين الدولة المركزية والسلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي. يضاف الى كل ذلك اشتراك كامل لرأس هرم السلطة السياسية تمثل في تبني الملك محمد السادس للبرنامج الوطني للتنمية البشرية.

للوهلة الاولى يبدو العرب وقد وجدوا الوصفة السحرية التي ستسمح لهم بكسر الحلقة المفرغة التي داروا فيها منذ عقود حتى وصلت الى الانفجار في معظم الدول العربية. حلقة الفقر والجهل والتهميش والهشاشة وانعدام الوزن الاقتصادي والسياسي اقليمياً وعالمياً. فالتجربة المغربية تشير الى حقيقة هامة وهي ان الدول التي تجاوزت الاعتماد على المصادر الطبيعية لتمويل التنمية واعتمدت التعددية الاقتصادية وكفاءة المؤسسات اساساً للنمو واعداد التوزيع، حققت تقدماً يكاد يكسر القالب المتكرر في معظم الدول العربية. فأخيراً عثرنا على نمو اقتصادي ادت كل نقطة مئوية فيه الى خفض الفقر ب 2.9% وحقق هدف الالفية للتنمية خمس سنوات قبل موعده المحدد في 2015، وانخفض فيه معدل النمو السكاني الى 1.7% مقارنة مع مصر وسورية التي تجاوزت معدلاتهما 2.5%. فهل فعلاً وجدنا الوصفة السحرية المنشودة؟ ان قراءة متأنية في ما قدمه ببراعة العشي وعبد الخالق تشير بوضوح الى تحديات اساسية تهدد استدامة النمو المحابي للفقراء في المغرب تتلخص في تعنت الامية وتراجع عدالة التوزيع واعتماد النمو على الزراعة البعلية. وتحويلات المغتربين، وبروز ملامح لتراجع حكومي عن سياسة تمكين المجتمع المحلي والمدني وعن اللامركزية. ولا أدل على الاثر السلبي المحتمل للاعتماد على الزراعة البعلية في تحقيق النمو الخافض للفقر تراجع معدل نمو الناتج الى 2.7% عام 2007 بسبب الجفاف الذي ادى الى تراجع انتاج الحبوب وزاد من فاتورة استيراد الغذاء لتصل الى 9.4% من ايرادات الصادرات و3.7% من الناتج. ومن التحديات التي تواجه المغرب ايضا اعتماده الكامل على استيراد النفط الذي ارتفعت فاتورته من 8% الى 11% من الناتج خلال عامي 2005 2007 بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً مما ساهم في ارتفاع فاتورة دعم الوقود لتصل الى 4.2% من الناتج عام 2008، 75% منها يذهب لصالح اغني 5% من السكان.

مستوى التحديات كمؤشر للتقدم:

هذه الانجازات والتحديات تجعل الاجابة على السؤال الكبير حول البرنامج المطلوب اكثر تعقيداً، كما هي قضية التنمية بكل جوانبها.

هذه الاجابة لابد وان تعبر عن ما انجز وما زال يجب ان ينجز في المغرب ومدى امكانية تطبيقه في باقي الدول العربية. فالتجربة المغربية في الاصلاح الاقتصادي والانفتاح الانتاجي على الاتحاد الاوروبي ومنظمة التجارة العالمية هي الاقدم بين الدول العربية. كما ان البداية المبكرة للاصلاح المالي والضريبي والنقدي في المغرب منذ منتصف الثمانينات وفر للخبزينة المغربية هامشا ماليا واسعا للاتفاق العام على البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، في بيئة اقتصادية كلية مستقرة. اضافة الى الاصلاحات الواسعة في مجال اللامركزية وحتى في الاصلاح السياسي مؤخرا، سمحت بنشوء مجتمع مدني قوي وفعال.

خفض الفقر - ايدولوجيا وطنية؟

وبرأي كاتب هذه السطور فإن اهم ما يميز التجربة المغربية هي ابتعادها عن الادلجة واعتبار خفض الفقر وتمكين المرأة وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني ايدولوجية وطنية بدلا من تسخير هذه السياسات لخدمة ايدولوجيات نيو ليبرالية او شمولية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار. مرة اخرى هل التجربة المغربية حل او بداية حل لمعضلة التنمية العربية؟ ادعي انها كذلك فإنجازاتها واضحة للعيان، برامجها منطقية عقلانية، والاهم من ذلك ان التحديات التي تواجهها هي تعبير عن النقلة النوعية التي حققها المغرب. فالدول العربية التي تمتلك موارد اكبر من تلك المتوفرة للمغرب فشلت في معظمها في تحقيق النقلة المغربية ولم تصل بالتالي الى مواجهة "عثة التحديات" الجديدة التي وصلت اليها التجربة المغربية. ان استمرار الالتزام الرسمي والشعبي المغربي بقضية الفقر جوهرها للعملية التنموية، سيسمح للمغرب بالتعامل بكفاءة وبصيرة مع تحديات الامية والقطاع غير المنظم والطبيعة المتذبذبة للنمو الزراعي. واذا كان العرب نقلوا تجارب وبرايمج اصلاحية بعيدة عنهم تماما وطبقوا جميعا اسس اجماع واشنطن دون عميق تفكير، فانه حري بهم اذن الاستفادة من تجربة دولة عربية شقيقة اثبتت ان البعد الجغرافي عن الوسط العربي لا يعني البتة عدم احتلال موقع القلب في مسار التنمية العربية الانسانية والديموقراطية.

سورية - الامكانات الكبيرة وفشل المؤسسات

اما سورية، القادم المتأخر نسبيا الى عالم الاصلاح الاقتصادي فيروي خالد ابو اسماعيل و علي عبد القادر وهبة الليثي⁵ بتفصيل رواية الفقر السورية منذ 1997 حتى 2009، تلك المرحلة التي تميزت بنهاية حقبة وبداية اخرى في الاقتصاد والسياسة في سورية. اذ تشير مسوحات دخل ونفقات الاسرة 1997-2004 و 2007 الى استقرار الفقر الادنى في سورية عند نحو 12% من السكان وارتفاع الفقر الاعلى من 31% الى 33% خلال نفس الفترة. ويضيف كاتب هذه السطور ان ارقام مسح 2009 تشير الى نفس المؤشرات، رغم الاختلاف الكبير في معدل ومصادر النمو الاقتصادي خلال العشر سنوات الماضية. والنتائج التي بين ايدينا تشير الى حقائق اساسية اهمها ان النمو الاقتصادي كان محايدا بالنسبة للفقر في سورية وأن تغير مؤشرات دخل الفقر وتقسيمه الجغرافي ارتبط بعوامل خارجية مثل هجرة العراقيين باعداد كبيرة الى سورية، والجفاف الذي ضرب البلاد خلال اربع سنوات متوالية، والارتفاع العالمي باسعار الطاقة والغذاء، والتطورات السياسية الاقليمية. سؤالان كبيران مطروحا الان في سورية، الاول هو: اين يمكن ان يكون مستوى وتوزيع الفقر لو لم تواجه البلاد هذه الضغوطات الخارجية؟ واين يمكن ان يكون واقع الفقر لو لم يتم تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو تحرير الاقتصاد والاستثمار والتجارة خلال نفس الفترة؟

حاول ابو اسماعيل وعبد القادر والليثي الاجابة عن هذين السؤالين من خلال التعمق في بيانات الفقر بشكل ديناميكي لمحاولة الربط بين الفقر والسياسات الاقتصادية والاستثمار العام في البنى التحتية المادية والاجتماعية، وكفاءة الاستثمار الخاص والعام، وكذلك مع السياسات الزراعية التي شهدت ابتعادا عن التخطيط المركزي الشديد والتسعير الاداري لمدخلات ومخرجات الانتاج خلال هذه الفترة. بل تم التعمق في شدة الفقر وانتشاره وعمقه على مستوى الريف والحضر في الاقاليم السورية الخمسة، الشمال الشرقي، والشمال والساحل والوسط والجنوب. وفي كل مرة تشير الارقام الاجمالية والتفصيلية الى تعنت الفقر في الشمال الشرقي وريف الساحل، مع نشوء ظاهرة الفقر الشديد في حوض المنطقة الجنوبية الذي ارتبط بهجرة العراقيين الى هذه المنطقة تحديدا، ونزوح السوريين من مناطق الجفاف اليها ايضا، والارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار في هذه المنطقة مقارنة بباقي البلاد. ومن الواضح من خلال مقارنة بيانات المسوحات الاربعة، بما فيها مسح 2009 الذي لم يتطرق اليه المؤلفان، ان سورية تواجه مستوى مستقرا من الفقر الادنى، تؤكد تحسن عدالة التوزيع وارتفاع حصة افقر 5% من اجمالي الانفاق، بينما تعاني من ارتفاع من خط الفقر الاعلى الذي يكاد يشمل 7 مليون مواطن.

توازي مسارات الاصلاح

لقد شهدت سورية تغييرات اقتصادية جذرية خلال السنوات العشر الاخيرة قامت على مبدأ اساسي هو تحرير الاقتصاد بهدف اخراجه من الركود السابق والمتميز بالاعتماد على الزراعة والنفط مع دخول البلاد مرحلة نضوب النفط والجفاف. وقد حققت سياسة التحرير الاقتصادي والاستثمار في التنمية البشرية نتائج لا يمكن انكارها من معدلات نمو في الناتج بلغت 5.7% وسطيا خلال الفترة 2005-2010، وانخفاض ملموس في الفقر البشري. وارتفعت ارقام الاستثمار الخاص والاجنبي المباشر، وارتفعت حصة الصناعة والخدمات في الناتج على حساب الزراعة، وانخفضت معدلات البطالة الاجمالية الى نحو 8% مع انخفاض ملموس في بطالة الشباب من 32% الى 16% خلال نفس الفترة. والواقع ان لسورية ميزة نسبية في القطاع الزراعي حيث تشكل مستورد الغذاء فيها من الناتج والصادرات واحدة من اقل النسب في الوطن العربي وهي مصدر صافي لكثير من انواع المنتجات الزراعية. ومع ذلك فان التثوهات السعرية في مدخلات ومخرجات الانتاج الزراعي ادت الى تدهور كبير في مستوى المياه الجوفية لتصل حصة الفرد الى 650 متر مكعب سنويا بعد ان كانت تزيد عن 3000 متر في ستينيات القرن الماضي. هذا التدهور ادى الى

انخفاض حصة الزراعة المرورية رغم كل الاستثمار الحكومي في مشاريع الري، وهذا بدروه ضاعف من اثر الجفاف الذي كاد ان يقضي على الزراعة البعلية في المنطقة الشرقية وساهم في الهجرة الداخلية والضغط على سوق العمل غير المنظم ورفع معدلات الفقر الابدنى والاعلى في المنطقة الشرقية وظهور مستوى فقر شديدة في مناطق الهجرة الداخلية وخصوصا حضر المنطقة الجنوبية. وكما في المغرب، فان الجفاف ادى الى انخفاض معدلات النمو من اكثر من 6% عام 2007 الى اقل من 4.5% عام 2008.

ورغم هذه التحولات، والتي ركزت خلالها السلطات على فكرة التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي والتأكيد على دور الدولة التنموي، الا ان ارتفاع معدلات الفقر الاعلى تزامن مع تصاعد الشعور بالهشاشة والتهميش لدى فئات واسعة من السوريين شكل ضغطا مستمرا على عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي في البلاد وطرح تساؤلات جدية حول نجاعة البرنامج الحكومي في مقابلة توقعات الناس. وكما في باقي الدول العربية كانت التوقعات لشعب ديناميكي شاب تميز تاريخيا بالمبادرة والابداع، اكبر من النتائج المحققة. واذا كان لابد من اختيار موضوع واحد من قائمة العلل التنموية مثل توسع القطاع غير المنظم، والتشغيل غير الكامل وغير المحمي والمؤقت والموسمي، وضعف العائد على التعلم، والقيود المعيقة لانطلاق وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فان اختيار الكاتب سيكون الضعف المؤسساتي وغياب رؤية واضحة للحكومة الاقتصادية والتنموية في البلاد.

الفقر فريسة الفساد

وقد تمثل هذا الضعف المؤسساتي في فشل برنامج تحويل الدعم الغذائي والزراعي من الدعم الشامل، القائم على خفض اسعار المدخلات والمخرجات، الى الدعم الاستهدافي، لتحقيق كفاءة اعلى وعدالة افضل. لكن المؤسسات التي انشأت لتنفيذ عملية التحول افتقدت الى ابسط مبادئ الحوكمة من تخطيط سليم واهداف ورسالة واضحة، ومؤشرات اداء محددة، وموارد بشرية مؤهلة، اضافة الى انها افتقدت الى التشاركية والمراقبة والمساءلة والمحاسبة من الفئات المستهدفة، ووقعت فريسة لشبكات الفساد التي استطاعت افراغ هذه المؤسسات، مثل صندوق الدعم الزراعي، وصندوق التحول للري الحديث، وبرنامج دعم الصادرات، وصندوق المعونة الاجتماعية، من هدفها ومواردها. بل واستطاعت شبكات الفساد حرف الموارد المخصصة للتحويلات المباشرة، من الفئات المستهدفة، الى جيوبهم الخاصة. النتيجة، غاب الدعم الشامل ولم يأت الدعم المباشر، مع ما استتبع ذلك من تدهور في الدخل للفئات المستهدفة، والشعور بالاحباط والتهميش والتخلي وما يعنيه من خوف على المستقبل. هذا الفشل المؤسساتي ليس محصورا في هذا الجانب من الفقر والسياسة الاقتصادية، بل يعم ليشمل مختلف جوانب العلاقة بين الدولة المواطن من جهة وبين الاقتصاد الكلي والفقر من جهة اخرى. وبالعودة الى البيانات التي حلها بدقة ابو اسماعيل وعبد القادر والليثي فان محاولة ايجاد تفسير اقتصادي لبيانات الفقر وتطورها لا يكتمل من دون تفسير الاطار المؤسساتي والحكومي للدولة والاقتصاد في سورية.

فلسطين – تشويه الجسد العربي⁶

ولا يكتمل الحديث عن التجربة التنموية في الدول العربية دون الحديث عن فلسطين. وتتضمن الأوراق المرجعية للتقرير ورقة وصفية أعدتها منظمة أوكسفام عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي المعيقة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني والمرسخة لحالة الفقر والبطالة. ويتحدث التقرير بأمانة عن ممارسات غير إنسانية ومقصودة من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال تخرب الحرث والنسل في الضفة الغربية وقطاع غزة، من قطع لأشجار الزيتون إلى تخريب للمساحات المزروعة الى اعتداءات المستوطنين على القرى الفلسطينية. وعلى اهمية ما فيه الا ان هذه الورقة تقصر عن الدخول في اهمية معالجة وجود الاحتلال بحد ذاته، وليس فقط ضرورة تحسين ممارساته. ولا تعبر الورقة عن مدى عمق الجروح التشويهية التي غرزاها الاحتلال الاسرائيلي في جسد الامة العربية وروحها من المحيط الى الخليج، وكان الشعب الفلسطيني ولا يزال ضحيتها الاولى. ان ما نحتاجه اليوم هو درس معمق للعلاقة بين تحديات التنمية العربية بشكل شامل والقضية الفلسطينية الفلسطينية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، اسبابا ونتائج ومنعكسات.

¹ لمزيد من التفاصيل انظر الورقة المرجعية التالية: Bargawi, H. and T. McKinley. 2011. "The Poverty Impact of Growth and Employment in Egypt, 1990-2009".

² لمزيد من التفاصيل انظر الورقة المرجعية التالية: Abi-Samra, M. and F. Hachem. 2011. "The Impact of Soaring Prices on Household Food and Nutrition Security in Egypt".

³ لمزيد من التفاصيل انظر الورقة المرجعية التالية: Pournik, M. and K. Abu-Ismael. 2011. "Poverty Dynamics in Yemen as a representative Arab LDC".

⁴ لمزيد من التفاصيل انظر الورقتان المرجعيتان التاليتان: Achy, L. 2010. "Poverty in the Arab world successes and limits of: Morocco's experience". و Touhami, A. K. 2011. "La dynamique de réduction du chômage et de la pauvreté au Maroc".

⁵ لمزيد من التفاصيل انظر الورقة المرجعية التالية: Abu-Ismael, K., A. Abdel-Gadir and Heba El-Laithy. 2011. "Poverty and Inequality in Syria: 1997-2007".

⁶ يركز هذا القسم أساسا على الورقة المرجعية التالية: Oxfam. 2011. "Human Deprivation under Occupation".